علقت به حضورها مؤتمر جنيف . (راجع شؤون الفلسطينية عدد ٢٩ ، ملحق القضية الفلسطينية عربيا) .

صحيح ان القرار الاردني القاضي بحضور مؤتمر جنيف للسلام قد اتخذ رغم تحفظ الاردن على قرار مؤتمر القمة حول تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني ، وجاء بعد اتصالات اجراها الممثل الشخصي للملك وسفيره بالقاهرة مع المسؤولين المصريين ، الا ان عدم الاعلان عن سبب تراجع الحكومة الاردنية عن شرطها السابق وعدم اعلانها عن فحوى اتصالاتها مع الاطراف العربية المعنية ، قد أبقيا على الغموض الذي يكتنف التحرك السياسي الاردني ازاء هذه المسألة . والشيء الوحيد الذي ظل معلنا وصريحا هو الموقف الاردني من مسألة التمثيل السياسي للشعب الفلسطيني . ففي مقابلة أجرتها مجلة « العروبة » التي تصدر في قطر عشية انعقاد مؤتمر جنيف ، قال رئيس الديوان الملكي الاردني بهجت التلهوني : « ان الاردن يعتبر الامة العربية بأسرها مسؤولة عن تمثيل الشعب الفلسطيني ، فهو يعتبر كل دولة عربية تمثل القضية الفلسطينية والدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني حتى يتمكن من استرداد حقوقه وتحرير ارضه وارادته ، ويختار الممثل الحقيقي لارادته المستقلة » . وقال التلهوني ان الخيارات المتاحة امام الفلسطينيين بعد التحرير هي كما رسمها الملك على النحو التالي : « اما البقاء مع الاردن او الاتحاد معه او الانفصال عنه ، حيث سيجري استفتاء عام تحت اشراف دولي يختارون فيه نظام الحكم الذي يرغبون فيه والمستقبل الذي يرتضونه» (الدستور الاردنية ١٩٧٣/١٢/١٦) .

وفيما كان وفد الاردن الى مؤتمر جنيف يشد حقائبه استعدادا للسفر ، اعلن في دمشق عن عدم حضور وفد سوري اجتماعات المؤتمر التي تقررت في يوم ١٩٧٣/١٢/٢١ . وقد ارتأى النظام الاردني في هذه الخطوة السورية مجالا للمناورة وللكسب السياسي على حساب الموقف المصري . فقد دلت التحركات الاردنية التي جرت عقب الاعلان السوري عن عدم حضور المؤتمر ، على نية النظام الاردني في تشكيل محور سوري ــ اردني في مواجهة التحرك السياسي المصري . وقد قالت مصادر صحفية في ذلك الوقت ان الاردن أبدى استعداده للانسجام مع الموقف السوري بهدف احراج حضور مصر لمؤتمر جنيف . الا ان سوريا ، كما قالت تلك المصادر الصحفية ، رفضت ذلك وأكدت ان موقفها هذا جرى بمعرفة مسبقة من الحكومة المصرية ، وان التنسيق ما زال قائما بين البلدين اللذين خاضا معا حرب تشرين .

فك ارتباط القوات الاردنية ــ الاسرائيلية

كانت دعوة زيد الرفاعي خلال المؤتمر الى « فك ارتباط » القوات الاردنية ــ الاسرائيلية على الجبهة الاردنية ، ليس ابرز علامة من علامات التحرك السياسي الاردني خلال مؤتمر جنيف فحسب ، وانما محاولة من جانب الاردن لاستثمار الوضع السياسي الراهن للحصول على اكبر المكاسب والمزايا التي يمكن بها ومن خلالها استبعاد الدور المتوقع لمنظمة التحرير الفلسطينية التي حظيت باقرار من القمة العربية ومؤتمر قمة دول عدم الانحياز بتمثيلها للشعب الفلسطيني . فقد طلب زيد الرفاعي من السكرتير العام لهيئة الامم المتحدة ومن الوفود التي حضرت مؤتمر جنيف ــ كما قالت الدستور ــ ان يطبق على « الجبهة الاردنية ــ الاسرائيلية ما يطبق على الجبهات الاخرى من حيث فصل القوات » . وقال الرفاعي ان موضوع البحث أمام مؤتمر جنيف « يجب الا يقتصر على جبهة واحدة من جبهات المواجهة مع اسرائيل بل ان يشملها جميعا » . وقال الرفاعي أيضا بعد الجلسة السرية « ان الجبهة الاردنية ــ الاسرائيلية تمتد على خط طويل يشمل نهر الاردن بطوله والبحر الميت ووادي عربة وان هذه الجبهة تعرضت منذ عام ١٩٤٨ الى ثلاث حروب اشتبكت فيها القوات الاردنية مع القوات الاسرائيلية » . واضاف رئيس الوفد الاردني الى مؤتمر جنيف قائلا : « ان الاردن انطلاقا من كونه وافق على قرارات الامم المتحدة رقم ٢٤٢ و٣٣٨ فان ما ينطبق على جبهات القتال الاخرى يجب ان ينطبق على الجبهة الاردنية . وقال انه لا يوجد مانع طبيعي ذو بال يفصل بين القوات الاردنية والقوات الاسرائيلية اذ ان نهر الاردن يضيق عرضا حتى عن قناة السويس على سبيل المثال . وقال ان الوفد الاردني يصر على وضع هذا الموضوع مادة اولى للبحث » (الدستور ١٩٧٣/١٢/٢٣) .

ولدى عودة الوفد الاردني من مؤتمر جنيف بعد انتهاء المرحلة الاولى منه ، بانجاز واحد هو تشكيل لجنة عمل عسكرية مصرية ــ اسرائيلية